مستمرون في تقديم الخدمات والمزايا لطلبتنا

«الإعاقة»: إصدار أكثر من 100 قرار تعليمي خاص بالطلبة للعام الدراسي 2020-2021

أنور الأنصاري

الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة

- الهيئة ستمنح مزيداً من الوقت لتقديم الطلبات الجديدة عوضاً عن الحظر
- استمرار صرف المكافأة الشهرية للذين يدرسون في المراكز التأهيلية
- قمنا بعقد عدد من الاجتماعات مع الجهات التعليمية ووزارة التربية

أعلن نائب المدير العام لقطاع الخدمات التعليمية والتأهيلية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة أنور الانصاري اصدار أكثر من 100 قرار تعليمي خاص بالطلبة للعام الدراسي 2020-2021 وميكنة جميع القرارات التعليمية السابقة لتكون محفوظة ضمن منظومة الميكنة والعمل على تسجيل الطلبة المستمرين في البرنامج التعليمي للعام الدراسي 2020-2021.

وأكد الانصاري في تصريح صحافي بأن الهيئة مستمرة في تقديم الخدمات والمزايا للطلاب من ذوي الإعاقة على الرغم من توقف الأعمال في الدوائر الحكومية، في ظل جائحة كورونا.

وأشار الى ان الهيئة قامت بالتنسيق مع إدارة نظم المعلومات بتجهيز خدمة «أونلاين» لمتابعة تسجيل الطلبة واصدار القرارات التعليمية أو التأهيلية عبر الانترنت وذلك حماية لهم من التعرض لهذا المرض حيث ستتوفر الخدمة لجميع اولياء الامور والطلبة لمتابعة ملفاتهم التعليمية وطلب فتح ملف تعليمي او تجديد القرار أو ايقافه بسبب الحالة الصحية.

وكشف الانصاري عن ان الهيئة ستمنح مزيدا من الوقت لتقديم الطلبات الجديدة للطلبة الجدد عوضا عن فترة الحظر لتكون من تاريخ 5 /7/ 2020 حتى 30 / 9 /2020.

وبخصوص الطلبة الذين يدرسون في المراكز التأهيلية في «السالمية -جنوب الصباحية» اوضح الانصاري انه قد استمر صرف المكافأة الشهرية للطلبة لشهر «مارس - ابريل» 2020 على الرغم من انقطاع الدراسة كما قامت الهيئة بدفع الدفعة المالية الثالثة الخاصة برسوم الطلبة من ذوي الاعاقة الدارسين في المدارس والمؤسسات والمراكز التأهيلية والحضانات الخاصة وتم صرف هذه الدفعات إلى جميع الجهات التعليمية.

وأكد ان الهيئة قامت بعقد عدد من الاجتماعات مع الجهات التعليمية ووزارة التربية وممثلين من جمعيات النفع العام بالإضافة الى خبراء في مجال الاعاقة والتعليم.

وقال ان هذه الاجتماعات تهدف لمناقشة اثر ايقاف الدراسة على الطلبة من ذوي الاعاقة والخيارات المفتوحة للدراسة اضافة الى الحلول التي بادرت بها الجهات التعليمية خلال فترة الحظر ونتائج هذه التجربة الالكترونية ومدى استعداد وتقبل الطلبة لها.

واضاف الانصاري ان الهيئة قامت في اجتماعها الاخير للجنة العليا للتعليم بدعوة المختصين من وزارة التربية وجامعة الكويت ووزارة الصحة لمناقشة امكانية العودة للدراسة سواء عن طريق الحضور او التعليم عن بعد (اون لاين) واعداد مسودة للتوصيات اللازمة لتقديمها لمجلس الوزراء الموقر.

وبين ان الهيئة قامت بمخاطبة المراكز والمؤسسات التأهيلية لتقديم خطة متكاملة للعودة واستئناف التعليم المباشر او التعليم عن بعد في حال استمرار الحجر الجزئي بالدولة وذلك لدراسة الخيارات الامكانات المتوفرة في هذه المراكز.

الشيتان: تعديل قانون هيئة الشراكة لتكون عمليات الاقتراض متوافقة مع الشريعة الإسلامية

وزير المالية براك الشيتان

قال وزير المالية براك الشيتان انه طلب خلال اجتماع اللجنة العليا لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أمس، وناقش مقترح تعديلات قانون الهيئة ان يضاف تعديل يراعي ان تكون عمليات الاقتراض متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية لضمان تكافؤ فرص جميع المواطنين عند طرح الاسهم للاكتتاب العام للمشاريع الحيوية المطروحة من قبل الهيئة.

وأضاف الشيتان الذي يترأس اللجنة العليا للهيئة في تصريح لـ«كونا»، ان الاجتماع ناقش مشروع قانون بالتعديلات على القانون رقم 116 لسنة 2014 في شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمعالجة العراقيل من الجانب الفني والقانوني التي عطلت طرح العديد من مشاريع الهيئة في المواعيد المستهدفة.

وذكر ان «هذه التعديلات تأتي حرصا على تفعيل وتعزيز دور وعمل هيئة مشروعات الشراكة لتحقيق الاهداف المرجوة منها والمتمثلة بعدم تعطل طرح المشاريع الحيوية بغية تنشيط القطاع الاقتصادي في الدولة والتسريع من وتيرة تنفيذها وانجازها».

وأفاد انه تقرر في الاجتماع تكليف الجهاز الفني للاخذ بملاحظات اعضاء اللجنة العليا في شأن التعديلات المقترحة على القانون واعادة عرضها في الاجتماع القادم.

«القوى العاملة»: اتخاذ كل الإجراءات تجاه الإضراب العمالي في منطقة المهبولة

أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة، عن تعاملها مع الإضراب الذي قام به مجموعة من العمال في 24 الجاري في منطقة المهبولة.

وذكرت الهيئة في بيان صحافي، أنه فور تبلغها بالإضراب توجه فريق الطوارئ التابع لقطاع حماية القوى العاملة في الهيئة، إلى موقع الإضراب للنظر في شكاوى أكثر من 148 عاملا واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية حيث أفادوا بعدم استلام رواتب أشهر 3-4-5 من العام الجاري.

وبينت أن القطاع باشر من خلال فريق الطوارئ باستدعاء صاحب العمل، حيث أفاد بانتهاء العقد الحكومي منذ 22 يناير الماضي وانتهاء العقد المبرم مع الشريك الأجنبي بتاريخ 29 يناير من العام الجاري، وقدمت الشركة بتاريخ 25 من الشهر الجاري حافظة المستندات التي تفيد انتهاء التعاقد وكذلك إقرار الشريك الأجنبي مسؤوليتها بكافة الأمور المالية والإدارية والقانونية والمستحقات العمالية لجميع العمال المسجلين على العقد وتصفية حقوقهم العمالية.

وبعد تقديم الشركة المستندات التي تؤكد ما أفادت به قامت الهيئة بتاريخ 26 الجاري برفع الموضوع لوزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية، مريم العقيل، لمخاطبة وزير النفط ووزير الكهرباء والماء لاتخاذ ما يلزم وبالأخص حجز الكفالة المالية والدفعات المقررة للشركة ووقف الشركة إدارياً لدى الهيئة لحين استيفاء الحقوق المترتبة حيث قامت الوزارة بالتنسيق مع الهيئة بشأن الموضوع.

ونوهت الهيئة إلى أن تلك العمالة وبالرغم من إبلاغ الفريق لهم بالإجراءات التي تمت لصالحهم استمروا بالإضرابات العمالية المتعددة.

ودعت القوى العاملة وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي تحري الدقة في نقل المعلومات والأخبار والتواصل مع الجهات الرسمية للتأكد من صحتها.

تتمات

«الخارجية»: المعاملة

دولة ، إلا حين تم الإغلاق بسبب أزمة «كورونا» ، وقال : إننا لم نختر دولاً معينة أو نضع قوائم بأسماء دول ، مستغربا أن يصدر قرار بفتح العديد من الدول من قبل الاتحاد الأوروبي وتستبعد الكويت.

الجدير بالذكر أن معلومات جرى تداولها عن إعداد الاتحاد الأوروبي ، لمسودة بقائمة الدول التي سيتم السماح لمواطنيها بدخول دول «الشينغن» ، حيث سيستفيد مواطنو 54 دولة حول العالم من إعادة فتح الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتي من المتوقع أن تكون في مطلع يوليو المقبل، وفق ما ذكر موقع «شينغن فيزا إنفو».

وكشفت مصادر لموقع «يورو نيوز» أن مسؤولي الاتحاد الأوروبي فشلوا في الاتفاق على قائمة مشتركة للدول التي سيتم منعها من الدخول ، عند إعادة فتح الحدود، غير أن المصادر أشارت إلى أنه تم التوصل إلى إنشاء قائمة بالدول ذات الوضع الوبائي الأفضل، والتي سيتمكن مواطنوها من دخول أوروبا بحلول نهاية الأسبوع المقبل.

وأكدت المصادر نفسها أن مواطني البرازيل وقطر والولايات المتحدة وروسيا ، لن يتمكنوا من دخول أوروبا إلا في وقت لاحق ، عندما يتحسن الوضع الوبائي في هذه البلدان.

«الداخلية»: تفويض

في التحقيق بقرار من وزير الداخلية حسب الإجراء المتبع ، مؤكدة أن ما ينشر بخلاف ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي غير صحيح.

وأهابت بالجميع تحري الدقة في نقل الأخبار واخذ المعلومات من مصادرها الرسمية ، مشيرة الى أن أبواب ادارة العلاقات والاعلام الامني مفتوحة على مدار الساعة ، لتلقي اية استفسارات.

الحربي: جادون

بحضور وكيل وزارة التربية بالتكليف الدكتور بدر المطيري ومستشار الوزير خالد الكندري ، إن الوزارة جادة في استكمال جميع المشاريع المعلقة أو المتأخر إنجازها لظروف معينة منها على سبيل المثال مشروع الألياف الضوئية ، مطالبا بطي صفحة الماضي والنظر إلى المرحلة الجديدة بعين التفاؤل.

وحث جميع العاملين على بذل الجهد خلال الفترة المقبلة ، للاستفادة من المشروعات القائمة والنواحي التكنولوجية المتوفرة التي تساعد في إنجاح تنفيذ مشروع التعليم الإلكتروني.

وأشار إلى أن الإدارة تمتلك كل المقومات والكفاءات الوطنية التي تمكن الوزارة من تحقيق أهدافها المنشودة ، خصوصا وسط الظروف الاستثنائية التي تمر بها الكويت.

وأكد حرص الوزارة على تكريس مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص ، وإتاحتها لجميع الطاقات الشبابية الوطنية التي تزخر بها الإدارة ، مثمنا كل الجهود المبذولة خلال الفترة الماضية.

الشيتان: تعديل

وذكر ان «هذه التعديلات تأتي حرصا على تفعيل وتعزيز دور وعمل هيئة مشروعات الشراكة لتحقيق الاهداف المرجوة منها والمتمثلة بعدم تعطل طرح المشاريع الحيوية بغية تنشيط القطاع الاقتصادي في الدولة والتسريع من وتيرة تنفيذها وانجازها».

وافاد انه تقرر في الاجتماع تكليف الجهاز الفني للاخذ بملاحظات اعضاء اللجنة العليا ، بشأن التعديلات المقترحة على القانون واعادة عرضها في الاجتماع القادم.

«الصحة»: 551 إصابة

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في بيان لـ «كونا» ، إن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها بالمرض ، من بينها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الإصابة الـ551 السابقة تضمنت 341 حالة لمواطنين كويتيين بنسبة بلغت 89ر61 في المئة و210 لغير الكويتيين بنسبة 11ر38 في المئة.

أضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاءوا بواقع 153 حالة بمنطقة الجهراء الصحية ، و147 بالأحمدي الصحية ، و90 بالفروانية الصحية ، و86 بحولي الصحية ، و75 بالعاصمة الصحية .

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس ، ذكر أنها جاءت بواقع 25 في منطقة العبدلي ، و23 في منطقة تيماء ، و21 في منطقة سعدالعبد الله ، و20 في منطقة جليب الشيوخ ، و18 في منطقة صباح السالم ، و18 في منطقة السالمية.

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة ، لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة بلغ 149 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد19-» ، وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 9100 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بلغ مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ24 ساعة الماضية 47 شخصا ، وذلك بعد القيام بكل الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس ، على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وأفاد السند بأن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 3814 مسحة ، مشيرا إلى أن مجموع عدد الفحوصات بلغ 379338 فحصا.

وجدد الدعوة للمواطنين والمقيمين إلى مداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

«الداخلية»: عودة

التي تبذلها الوزارة للحد من انتشار الوباء والحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين.

واكدت ضرورة التزام المواطنين المراجعين لمراكز خدمة المواطن بالتعليمات الصحية الوقائية ، وتطبيق التباعد الاجتماعي ولبس الكمام ، مشيرة الى ان مراجعة هذه المراكز ستكون بناء على موعد مسبق يتم حجزه «اونلاين» ، على ان يبدأ حجز المواعيد اعتبارا من الأحد «أمس» ، عن طريق منصة المواعيد على موقع الوزارة www.moi.gov.kw .

وافادت ان على صاحب العلاقه الحضور شخصيا وتكون معه بطاقته المدنية ، مبينة أنه لا توجد خدمات طباعة للوثائق المطلوبة وأن كل الخدمات والنماذج ستتم إلكترونيا عند موظف الاستقبال.

وذكرت ان استقبال المراجعين سيقتصر على اصحاب معاملات شؤون الاقامة الخاصة بالعمالة المنزلية ، وفق المادة 20 ومعاملات المرور وتنفيذ الاحكام.

واوضحت ان خدمات اقامة العمالة المنزلية تشمل وضع إقامة أول مرة لسمات الدخول التي دخلت البلاد ، وتم الانتهاء من متطلبات وضع الاقامة لها وتحويل إقامة من كفيل إلى آخر وبلاغات التغيب.

واضافت ان معاملات المرور تشمل اصدار رخص السوق اول مرة لمجتازي اختبار القياده ، واستمارة قيادة للمواطنين واستمارة قيادة للعمالة المنزلية مادة 20 للسائق ، وتجديد رخص السوق ودفتر المركبة وتحويل ملكية المركبة ودفع مخالفات المرور.

الحويلة يقترح

المنتظرين للوظيفة ، تكتظ الجهات الحكومية بالوافدين ومنها وزارة الخارجية في القنصليات والسفارات الكويتية، مقابل أعداد كبيرة من الخريجين والعاطلين عن العمل ، لازالوا ينتظرون تعيينهم والاعداد تتزايد سنويًا.

السعودية: أجبرنا

حرس الحدود البحرية ثلاثة قوارب إيرانية بعد دخولها المياه السعودية، حيث تم على الفور متابعتها وتوجيه إنذارات متكررة إليها بالتوقف، إلا أنها رفضت التجاوب».

وتابع البيان : «وفقا للإجراءات المتبعة في هذه الحالات التي يتم فيها رفض التوقف، فقد تم التعامل مع تلك القوارب، وذلك بإطلاق طلقات تحذيرية، مما نتج عن ذلك إجبارها على إعادة إدراجها».

ونقلت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية عن مسؤول محلي في إقليم بوشهر المطل على الخليج قوله ، إن حرس الحدود السعودي أطلق النار على صيادين إيرانيين ضلوا طريقهم إلى المياه السعودية ولكن تقارير أولية ذكرت أن الحادث لم يسفر عن إصابة أحد.

وقال التقرير الإيراني إن الصيادين غادروا في 21 يونيو حزيران في رحلة تستغرق عشرة أيام. ولم يحدد متى وقع الاشتباك مع حرس الحدود السعودي.

ولم يتضح على الفور ما إذا كان التقريران يشيران إلى نفس الحادث.

روحاني: نواجه

الرئاسة الإيرانية أمس الأحد، ، إلى أن «عام 1981 كان الأصعب أمنيا علينا، وذلك بسبب الأحداث الأمنية والتفجيرات التي شهدتها إيران في هذا العام من السنوات الأولى من قيام الثورة الإسلامية».

وفي إشارة إلى العقوبات التي فرضتها واشنطن على طهران مع انسحابها من الاتفاق النووي في مايو 2018، قال روحاني، خلال اجتماع للجنة الوطنية لمكافحة كورونا، إن «الضغوط الاقتصادية بدأت عام 2018 واشتدت عام 2019، وفي العام الحالي نواجه ضغوطا اقتصادية أكثر قسوة وشدة»، مشيرا إلى أن كورونا زاد من مفاعيل هذه الضغوط بسبب تبعاته الاقتصادية.

واعتبر الرئيس الإيراني أن بلاده «قلما واجهت مثل هذه الظروف»، التي وصفها بأنها «صعبة وخطيرة»، محاولا تسليط الضوء على المشاكل الاقتصادية التي أحدثها كورونا في العالم، وبالذات في الولايات المتحدة وأوروبا.

وقال إن بلاده تواجه في آن واحد العقوبات الأميركية وتداعيات الفيروس. وفيما يواجه الرئيس الإيراني وحكومته هجمات مستمرة خلال الفترة الأخيرة من المحافظين، وتحديدا البرلمانيين المحافظين على سلوكه في إدارة البلاد، لكنه تجنب الرد عليهم، قائلاً إن «اليوم ليس وقت المنازلة بين السلطات الثلاث»، داعيا إلى «ضرورة الوحدة والتعاون بين جميع القوى»، معتبراً أن «العلاقات الحميمية والوطيدة بين السلطات الثلاث هي الحل الوحيد ولا حل ثانياً».

أما في مواجهة عودة تفشي كورونا في إيران، وبعد يوم من انتقادات وجهها المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي للحكومة، لما اعتبره «تراجع» الزخم السابق لكبح الجائحة، فكشف روحاني عن قرارات جديدة للجنة الوطنية لمكافحة كورونا لإعادة فرض القيود المرفوعة في المدن التي يتفشى فيها الفيروس أخيرا بشكل واسع.

وقال الرئيس الإيراني إن الحكومة قررت فرض «قيود مجدداً في هذه المدن لمدة أسبوع، قابلة للتمديد عند الضرورة».

وكان المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي قد حذر، أمس الأول السبت، من تفاقم المشاكل الاقتصادية في البلاد في حال تفشي فيروس كورونا الجديد بشكل واسع، منتقدا السلطة التنفيذية لـ«تراجع» الزخم السابق في كبح كورونا.

وقال خامنئي: «من الصائب القول إنه يجب القيام بشيء لمنع مشاكل اقتصادية ناجمة عن فيروس كورونا»، مضيفا «لكن في حالة الإهمال والانتشار الكبير للمرض، فإنّ مشاكل الاقتصاد ستتفاقم أيضا».

وتأتي خطوة إعادة فرض قيود كورونا في مناطق إيرانية، بعدما قامت الحكومة برفعها تدريجياً في كافة أنحاء البلاد اعتبارا من إبريل الماضي، إثر تفاقم الوضع الاقتصادي في البلاد، وذلك بعدما وضع الفيروس السلطات الإيرانية أمام ثنائية «الحفاظ على صحة المواطنين» أو «إنقاذ الاقتصاد»، حيث يصعب التوفيق بينهما، إن لم يكن مستحيلا، إذ يستدعي الأول اتخاذ تدابير مشددة، تحد بشكل كبير من الأنشطة الاقتصادية الداخلية للبلاد، فضلا عن أن كورونا ضرب تجارتها الخارجية في الصميم. أما الثاني فيتطلب تعزيز هذه الأنشطة لمواجهة العقوبات، والحد من مفاعيلها التي طاولت كل مفاصل القطاع الاقتصادي الإيراني.

وتشير بيانات وزارة الصحة الإيرانية إلى ارتفاع كبير في الإصابات والوفيات بسبب كورونا في إيران خلال الأسبوعين الأخيرين، لتصل الوفيات إلى الذروة منذ إبريل الماضي، حيث أعلنت الوزارة، أمس الأحد، تسجيل 144 وفاة خلال الساعات الـ24 الماضية، فضلا عن تسجيل 2489 إصابة جديدة، ليرتفع عدد المصابين إلى 222 ألفا و669 والوفيات إلى 10508 والمتعافين إلى 183 ألفا و301 شخص.